الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10469/Add.1
12 December 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثلاثـــون
البند ٦٥ من جدول الأعمـال

الاستعراض والتقييم النصفيان المحرزان في تنفيذ الاستراتيجية الانمائيـة الدوليـة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثانـي

تقرير اللجنـة الثانية (الجزء الثانـــي)

المقـرر : السيد فضل الكريـــم (بنغلاديش)

١ - واصلت اللجنة الثانية النظر في البند في جلستها ١٧١٣ المعقودة في ١١ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٧٥ . وقد ورد عرض لمناقشات اللجنة حول البند في المحضر الموجز المتصـل بالأمـر (A/C.2/SR.1713) .

٢ - وفي الجلسة ١٦٩٤ المعقودة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم ممثل مدغشقر ، باسـم مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/L.1444) ، فيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" وقد اضطلعت وفقا للفقرة ٨٣ من قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ بدراسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ بدء العقد الانمائـي الثاني ،

" واذ تأخذ في الاعتبار قراراتها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦)المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصـادي دولي جديد و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ بشـأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

" واذ تأخذ أيضا في الاعتبار القرار ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ،

" ١ - تعتمد النص التالي للاستعراض والتقييم النصفيين الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني :

مقدمة

"(١) ان عملية الاستعراض والتقييم النصفيين هذه تجرى في وقت تتغير فيه الحالة الاقتصادية الدولية بسرعة وفي وقت تعاقبت فيه الاحداث بسرعة هزت اسس النظام الاقتصادى القديم . فقد انهار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١ . واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ارتفعت بسرعة أسعار الاغذية والوقود والاسمدة فضلا عن التزايد المستمر في أسعار السلع الرأسمالية والمعدات والخدمات ، فساءت حالة ميزان مدفوعات البلدان النامية . وفي عام ١٩٧٤ ، انخفضت أسعار معظم السلع الاساسية . وقد ازدادت الحالة في البلدان النامية تفاقما بالركود الاقتصادى المشفوع باستمرار التضخم السريع في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وبينما شهد النصف الاول من العقد زيادة مقلقة في اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، الا أنه شهد كذلك تغيرا لا رجعة فيه ويؤذن بخير وفير ، في موازين القوى في العالم ، اذ أخذت البلدان النامية تبرز تدريجيا كعامل قوى ، وكان ذلك نتيجة حتمية للادراك الجديد المتزايد لحقيقة اعتماد الدول بعضها على بعض . وان اكتشاف هذه القوة الجديدة للبلدان النامية قد فتح سبلا تبشر بالخير ، نحو توسيع التعاون وتعزيزه بين هذه البلدان على أساس التضامن الاخوى بين شعوبها ، في مواجهة تحدى الانماء والعدالة والانصاف . ومن الامور ذات الاهمية الخاصة النضال المشترك الذى تخوضه البلدان النامية دفاعا عن سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، وفي سبيل تعزيز قوتها التفاوضية للحصول على معاملة عادلة منصفة لصادراتها من المواد الاولية والمواد المصنوعة على السواء . زد على ذلك أن أجزاء من العالم النامي لا تزال خاضعة للعدوان والاحتلال الاجنبيين وللفصل العنصرى والسيطرة الاستعمارية ، وهذا من أكبر العقبات في سبيل التحرر الاقتصادى والانماء في العالم النامي في مجموعه ، كما أنه أخطر تهديد للسلام والامن في العالم قاطبة .

"(٢) وقد أدت تلك الحالة الاقتصادية الى الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ينوه بالحاجة الى العمل على أساس من الانصاف ، والتساوى في السيادة ، والترابط ، والمصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول .

"(٣) وأن تحقيق بعض الاهداف الاجمالية المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، أو تجاوز تلك الاهداف ، هو أمر يرجع أساسا الى جهود البلدان النامية ذاتها ، بينما شوهد تراجع من جانب البلدان المتقدمة النمو في سياساتها في مجالات هامة من مجالات الانماء . وان القصور في تنفيذ السياسة العامة المرسومة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، مشفوعا بأزمة اقتصادية مستمرة تؤثر خصوصا في البلدان النامية لانها أشد عرضة

للتأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية ، قد أدى الى نتائج تدعو الى أشد اليأس، ولم تسر قضية الانماء قدما الا بأضيق الخطوات .

"(٤) وبالرغم من وجود اتفاق ، في أول دراسة من الدراسات الاستعراضية التي تجرى كل عامين ، على ضرورة تنفيذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها ، فان البلدان المتقدمة النمو لم تتحرك تحركا هاما نحو جعل الهدف الانمائي محورا للقضايا التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتلمس على وجه الاستعجال حلولا فعالة ودائمة لها .

أولا - التقييم

"(٥) لم يحرز سوى تقدم طفيف فيما يتعلق باتخاذ تدابير دولية في مجال تجارة السلع الاساسية ؛ ذلك أن المساعي الدولية الرامية الى تحقيق أسعار مجزية وعادلة للسلع الاولية التي تصدرها البلدان النامية لم تصب من النجاح الا القليل ، كما أن حماية الانتاج المحلي والممارسات التجارية التقييدية في البلدان المتقدمة النمو ، أو ظهور بدائل صناعية للمنتجات الطبيعية أخذت تتزايد وتكثر أو كليهما ، قد أدى الى تباطؤ نمو الطلب على المنتجات الزراعية . بيد أنه قد تم الاتفاق بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وبعض البلدان النامية على مشروع يرمي الى تحقيق الاستقرار لايرادات تصدير بعض السلع الاساسية المختارة .

"(٦) الا أنه لم يتحقق شيء يذكر فيما يتعلق بمسألة وصول السلع الاولية - ولا سيما المنتجات الزراعية - من البلدان النامية الى الاسواق ، بالرغم من الاتفاق الذي توصل اليه في طوكيو عام ١٩٧٣ وزراء الدول الاطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

"(٧) وبالرغم من الالتزام الوارد في اعلان المؤتمر الوزاري المنعقد في طوكيو في ١٤ أيلول/سبتمبر والذي يقضي بانهاء المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف قبل نهاية عام ١٩٧٥ ، فان تلك المفاوضات قد أصابها الركود في الواقع ، مما ألحق الضرر على وجه التحديد بالبلدان النامية التي تتأثر اقتصادياتها تأثرا شديدا بالاحوال الخارجية . كما أن ازاحة الحواجز التجارية أو الغاءها أو كليهما لم يتحقق على نحو مرض خلال النصف الاول من السبعينات ، بالرغم من تنفيذ نظام الافضليات المعمم . وفي حالات معينة ، لم تلتزم بعض البلدان التجارية الرئيسية بمبدأ ابقاء الوضع الراهن مما سبب مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلدان النامية .

"(٨) وبالرغم من أهداف تيسير وصول السلع شبه المحضرة والمحضرة من البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو على نحو أفضل ، فانه لم تتخذ بعد تدابير دولية لتحقيق تلك الاهداف ، مما يعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنويع

اقتصادياتها . وبشكل ما يتركه تصاعد التعريفات الجمركية من أثر على المنتجات المحضرة عقبة رئيسية تحول دون التنويع الرأسي . والواقع أن التمييز ضد تحضير بعض المنتجات قد ازداد بالفعل .

"(٩) وبالرغم من أن نظام الافضليات المعمم يمثل فتحا جديدا بالنسبة للمفهوم التقليدي للتجارة والتعاون الدوليين ، فان فائدته بالنسبة للبلدان النامية ظلت حتى الآن متواضعة ، الامر الذي يرجع بصفة رئيسية الى تأخر تنفيذه ، والى أن المشاريع لم تتناول الا عددا محدودا من المنتجات ، بالاضافة الى قيود أخرى . وحتى الفوائد المحدودة العائدة على البلدان النامية من نظام الافضليات المعمم تنتقص منها ، بل وقد تؤدي الى المزيد من الانتقاص منها الترتيبات التفضيلية بين البلدان المتقدمة النمو ، واحتمالات تخفيف الحواجز التجارية بينها في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تجرى داخل مجموعة "غات" .

"(١٠) ان البلدان المتقدمة النمو كثيرا ما خرجت عن مبدأ التزام الوضع الراهن ، المشار اليه في "الاستراتيجية" ، بتطبيقها قيودا جديدة تؤثر على مجموعة كبيرة ومتنوعة من صادرات البلدان النامية ، ومنها على وجه التحديد المنتجات التي أصبح فيها للبلدان النامية القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية ، مثل ذلك المنسوجات ، والمنتجات الجلدية ، وأنواع معينة من منتجات الصلب والمنتجات الالكترونية . وكذلك تأثر كسب البلدان النامية من الصادرات تأثرا شديدا بالقيود الجديدة التي فرضتها البلاد المتقدمة النمو ضد صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية الخام والمحضرة على السواء .

"(١١) وبالرغم من تزايد الوعي في المجتمع الدولي بما للممارسات التجارية التقييدية من آثار سيئة على التجارة والانماء ، لم تتخذ أية تدابير دولية للقضاء على تلك المشكلة .

"(١٢) كما أن البلدان المتقدمة النمو لم تحرز تقدما محسوسا أو منتظما في تنفيذ التدابير المطلوب اتخاذها لوضع برنامج يساعد صناعاتها غير التنافسية على أن تتكيف وتتلاءم مع الظروف .

"(١٣) وكان ثمة ادراك متزايد في البلدان النامية للحاجة الى اعادة توجيه سياساتها التصديرية عن طريق الاعانات ، وحوافز التصدير وما الى ذلك . بيد أن فرض البلدان المتقدمة النمو رسوما تعويضية قد أدى الى الحد من جهود البلدان النامية في هذا المجال .

"(١٤) ولقد شهدت السنوات الثلاث الاولى من هذا العقد نموا كبيرا في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . بيد أنه لا تزال هناك مشاكل أساسية معينة تواجه التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية المذكورة والبلدان النامية .

كما أن تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية مركزة الى حد بعيد على عدد محدود من الشركاء الثابتين . ومن الواضح أن هناك مجالا لتعجيل نمو التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، كما أن هناك حاجة الى مضاعفة الجهود الرامية الى اتخاذ تدابير محددة ، مثل التدابير التي تدعو اليها الفقرات المتصلة بهذا الموضوع من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في هذا الشأن .

"(١٥) ولقد أعطت الحالة الاقتصادية الراهنة قوة دافعة اضافية للتوسع في التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . وقد انعكست تلك الحاجة في برنامج العمل والقرارات التي اتخذتها البلدان غير المنحازة والمجموعات الاخرى من البلدان النامية ، وكذلك المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية من البلدان النامية التي أكدت الحاجة الى زيادة اعتماد البلاد النامية ، جماعة ، على أنفسها . وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمجموعات الاقليمية والاقليمية . وتشير احصاءات التجارة حتى عام ١٩٧٢ الى أن نمو التجارة بين البلدان النامية قد زادت سرعته بنسبة تربو على ١٥ في المائة سنويا منذ عام ١٩٧٠ ، مقابل ٦ في المائة في العقد الانمائي الاول . ويلزم اتباع نهج أشد فعالية خلال المدة المتبقية من العقد الانمائي الثاني ، في سبيل قيام البلدان النامية بعمل متضافر ، ويتضمن برنامج العمل ، الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع التعاون على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي ، في الوقت الذي تتخذ فيه تدابير فيما بين مجموعات مختلفة من البلدان النامية . وتشمل مجالات هذا التوسيع للتعاون الاقتصادي الصناعة ، والمواد الخام ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والنقل ، والشحن ، ووسائط الاتصال .

"(١٦) ان الاهداف المرسومة في الاستراتيجية لتحقيق تدفق مقادير صافية من الاموال قد وضعت لتوفير الحد الحرج من التمويل الخارجي ، بالاضافة الى الموارد المالية التي يمكن للبلدان النامية الحصول عليها عن طريق ايرادات التصدير ، وذلك للوفاء بأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحد الادنى من النمو . كما يؤكد برنامج العمل الحاجة الى التعجيل بادراك بل تجاوز نسبة تدفق اجمالي للموارد المالية الصافية ، من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف . وان نسبة هذا التدفق الى الناتج القومي الاجمالي قد هبطت من مستوى ٨٤ر٠ في المائة في أوائل الستينات الى ٦٨ر٠ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٦٩ ثم عادت فارتفعت الى ٧ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ .

"(١٧) بيد أن الاداء الاقتصادي للبلدان الاعضاء بلجنة المساعدة الانمائية في نطاق هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، كان أقل ارضاء بوجه عام . فقد انخفضت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي لتلك البلدان مجتمعة من ٣ ٥ر٠ في

المائة خلال السنوات الاولى من الستينات الى نحو ٣٩ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ، والى ٣٢ر٠ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ والى ٣٠ر٠ في المائة في فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . أما انخفاض اداء البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فيما يتعلق بادراك الهدف البالغ ٧ر٠ في المائة ، فيرجع الى عدم توافر العزيمة السياسية على ادراك هذا الهدف في منتصف العقد . وقد لجأت البلدان النامية ، في مواجهة انخفاض تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، الى الاقتراض بشروط أقسى نسبيا .

" (١٨) ولقد أدى ذلك الى تفاقم مشاكل خدمة الديون تفاقما بالغ الحدة في عدد من البلدان النامية . فقد ارتفعت مدفوعات خدمة الديون من تزايد سنوى كان يبلغ في المتوسط ٦ر٩ في المائة خلال الستينات ، الى نحو ١٦ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ .

" (١٩) أما البلدان المتقدمة النمو ، فانها لم تعمد بوجه عام الى تيسير وتنسيق شروط المساعدة المالية الى البلدان النامية . ولا تزال نسبة كبيرة من هذه المساعدة مقيدة بشروط . بيد أن الاستراتيجية نصت في الفقرة ٤٥ على أنه حيثما تظل القروض مقيدة بشروط ، فانه ينبغي تخفيف أية آثار ضارة قد تنجم عن ذلك . ولم يحرز من التقدم في هذا الصدد الا النزر اليسير .

" (٢٠) وقد اتخذ كثير من البلدان النامية ، في اطار برامجها وأولوياتها القومية ، مايلزم من تدابير بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية الخاصة . وفي الوقت نفسه ، فان القلق بشأن الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان النامية قد تبدى في صور مختلفة ، منها الدأب على النظر في هذا الموضوع في لقاءات اقتصادية دولية تمخضت عن سلسلة من القرارات تكرر تأكيد سيادة الدول على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية .

" (٢١) وأنشأت الامم المتحدة لجنة معنية بالشركات عبر الوطنية ، من أهدافها وضع مدونة بقواعد السلوك التي ينبغي أن تلتزمها تلك الشركات .

" (٢٢) ولم يحرز حتى الان سوى تقدم طفيف فيما يتعلق بمسألة التمويل الاضافي وخصوصا مسألة انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي .

" (٢٣) ولا تزال أشد البلدان تأثرا تواجه حالة حرجة مردها عدم الكفاية والبطء في تدفق الموارد المقصود بها مساعدتها في مواجهة المشاكل الخاصة بميزان مدفوعاتها ، وفقا لما هو متفق عليه في قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخ ١ ايار/مايو ١٩٧٤ .

" (٢٤) ولم تنضم بعد كبرى شركات النقل البحرى الى مدونة السلوك الخاصة باتحادات النقل البحرى .

" (٢٥) ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في مجال التأمين واعادة التأمين في انشاء ونمو الاسواق الوطنية للتأمين واعادة التأمين في البلدان النامية . هذا ولم تتخذ

خلال النصف الاول من العقد الا خطوات تمهيدية يمكن أن تؤدى الى نتائج هامة في هذا المجال في المدة المتبقية من العقد .

"(٢٦) وبالرغم من سلسلة القرارات الصادرة بعد عام ١٩٧٠ ، فان الحقائق الجوهرية المتعلقة بالتقدم المحرز في أقل البلدان نموا هي حقائق مخيبة للآمال . ففي الوقت الذى تحسنت فيه التدفقات المالية الى أقل البلدان نموا تحسنا واضحا في السبعينات، بالمقارنة مع أواخر الستينات ، فان اجمالي تدفق الموارد المالية من جميع المصادر الى تلك البلدان لا يزال يقل كثيرا عن المتوسط بالنسبة لبلدان نامية أخرى ؛ فمن ذلك أن حصة الفرد من هذا التدفق تبلغ ٧ر٩٨ دولارات ، مقابل ٥ر١٠ دولارات .

"(٢٧) ولم يفعل الا القليل حتى الآن ، من الناحية العملية ، لتنفيذ التدابير الخاصة التي هي في صالح أقل البلدان نموا ولا سيما في مجال السياسة التجارية .

"(٢٨) كذلك فانه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي تنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية لتمكينها من حل أكثر مشاكلها أهمية والحاحا والناتجة عن موقعها الجغرافي ، وخصوصا فيما يتعلق بتعويضها عن تكاليف النقل وتكاليف العبور الاضافية التي تتحملها ، بانشاء صندوق خاص لهذا الغرض .

"(٢٩) ولقد أحرز بعض التقدم في صياغة مدونة سلوك لنقل التكنولوجيا ، وان كان لا يزال يتعين اتخاذ تدابير جوهرية في هذا الصدد .

"(٣٠) وقد تحقق بعض التحرك نحو تنقيح نظام البراءات ، لتأمين توجيهه بصفة خاصة نحو مصالح البلدان النامية ، بيد أنه لم تتخذ بعد أية تدابير ملموسة في هذا الصدد .

"(٣١) وقد قامت البلدان النامية، كما لوحظ وقت اجراء أول استعراض وتقييم من الاستعراضات والتقييمات التي تجرى كل عامين ، باتخاذ عدد كبير ومتنوع من التدابير، بغية انماء مواردها البشرية . وقد أحرز تقدم نحو نشر فوائد النمو الاقتصادى ، لا سيما عن طريق التوسع في التسهيلات التعليمية والصحية ، والاسكان المنخفض التكلفة ، وغيرها من التحسينات ، وان كان من الواضح انه لا يزال هناك مجال للمزيد من التحسينات ، وكما تنص ديباجة الاستراتيجية ، "فمهما عظمت جهود [البلدان النامية] ، فانها لن تكفي لتمكينها من بلوغ الغايات الانمائية المرجوة ، بالسرعة التي يجب أن تبلغها بها ، مالم تساعدها البلدان المتقدمة النمو بزيادة الموارد المالية التي تتيحها لها واتباع السياسات الاقتصادية والتجارية التي تكون أكثر ملاءمة لحاجاتها". وفي كلا المجالين فان الحاصل كان أحد أمرين فاما الجمود أو التقهقر : فاقتصادات البلدان النامية لا تزال شديدة التأثر بالاحوال الخارجية ، كما أن عدم تنفيذ تدابير السياسة العامة تلك لا يمكن أن يؤدى الا الى ابطال مفعول جهود البلدان النامية ، بل ويلحق الضرر بالانماء .

ثانيا — التدابير الاخرى

" ٢ — تحث الدول الاعضاء على أن تنفذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها بالاجماع في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة [القرار ٣٢٦٢ (د-٧)] بشأن التجارة ، والتمويل ، والتصنيع ، والعلم والتكنولوجيا ، والاغذية والزراعة . والمطلوب من جميع الحكومات ، لهذا الغرض ، أن تتخذ التدابير اللازمة وأن تأتي مستعدة لتمكين الهيئات المختصة بالامم المتحدة ، التي يعنيها الامر ، ولاسيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومجلس الاغذية العالمي، ومجموعة المصرف الدولي ، من التوصل الى اتفاقات عاجلة ومرضية بشأن المسائل المحالة اليها للتنفيذ .

" ٣ — وتحث الدول الاعضاء على أن تنفذ التدابير الاتية المقررة في نطاق الاستراتيجية الانمائية الدولية .

" (٣٢) ثمة حاجة ملحة الى اعادة تشكيل الهيكل الراهن للتجارة العالمية الذي عرقل التقدم نحو تقسيم دولي عادل للعمل ، من أجل سد الفجوات المؤسسية الموجودة حاليا وتخفيف الوقع السلبي للتذبذبات الاقتصادية الى أقصى حد عن طريق الاستخدام الكامل للخيارات المفتوح بابها للمجتمع الدولي ، حفاظا على القوة الشرائية للبلدان النامية.

" (٣٣) ان جهود البلدان النامية لتنويع اقتصادياتها بقصد التوسع في انتاج وتصدير السلع المصنوعة وشبه المصنوعة وكذلك السلع الاساسية شبه المحضرة والمحضرة ، وتوسيع نمط الصادرات لصالح السلع التي يكون الطلب الواقع عليها متميزا بدينامية نسبية ، — هذه الجهود ينبغي استكمالها بوسائل شتى ، منها تقديم موارد من البلدان المتقدمة النمو، وانشاء صناديق خاصة للتنويع ، بوصفها من الخطوات الهامة فيما يتخذ من ترتيبات بشأن السلع الاساسية .

" (٣٤) بذل جهود مركزة في مجال البحث والانماء ترمي الى تحسين أحوال الاسواق وكفاءة التكلفة ، ولتنويع الاغراض النهائية التي تستخدم فيها المنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المنتجات التخليقية (السنتيتيك) والبدائل ؛ وتقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية التي تنتج منتجات طبيعية تلقى منافسة من المنتجات التخليقية والبدائل ، وذلك لكي تعينها على تنويع انتاجها في مجالات انتاجية أخرى . وحيثما كانت المنتجات الطبيعية قادرة على اشباع حاجات السوق العالمية الراهنة والمتنازة ، فانه لا ينبغي بذل أي تشجيع لاستحداث واستعمال منتجات تخليقية جديدة تنافس تلك المنتجات الطبيعية منافسة مباشرة ، وذلك في البلدان المتقدمة النمو خاصة .

" (٣٥) ينبغي أن تستمر التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية في التوسع بمزيد من السرعة ، وان تمتد الى عدد أكبر من البلدان النامية . وفي حين ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة معدل نمو الواردات من البلدان النامية ، فانه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لزيادة معدل التوسع في نصيب المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة . وينبغي تكثيف الجهود الرامية الى الدخول في ترتيبات تجارية جديدة وادخال تحسينات أخرى لتحقيق مرونة أكبر في الدفع وزيادة عدد الاطراف في اتفاقات الدفع .

" (٣٦) وينبغي ان يكون الهدف الوحيد من المساعدة المالية والتقنية هو تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، وألا تستخدم البلدان المتقدمة النمو تلك المساعدة بأي حال بما فيه مساس بالسيادة القومية للبلدان المستفيدة .

" (٣٧) وينبغي ، مع مراعاة الاتفاقات القائمة وتلك التي هي قيد البحث ، أن تتابع بعزم ودأب المباحثات والمفاوضات التي ترمي الى التوصل الى ترتيبات لنقل الموارد ، للتعويض عن الانخفاض في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية وللتمويل الاضافي بقصد معالجة مشاكل اختلال الانماء ، نتيجة للحركة المعاكسة في حصيلة صادرات البلدان النامية .

" (٣٨) وعلى البلدان النامية ان تفي بالتزامها في الاستراتيجية بتعبئة مواردها المحلية .

التعاون فيما بين البلدان النامية

" (٣٩) على البلدان النامية أن تتخذ تدابير محددة لمضاعفة جهودها الحالية وبدء جهود جديدة للتفاوض ثم التنفيذ بشأن التزامات ترمي الى توسيع التبادل التجاري فيما بينها ومد تعاونها الاقتصادي والتقني على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي ، وذلك عن طريق جملة أمور منها : وضع ترتيبات للمدفوعات ؛ وتيسير التجارة بصورة متبادلة ؛ والانتفاع من الموارد المالية المتاحة في تمويل الانماء في البلدان النامية ؛ وتعزيز التعاون الصناعي ؛ والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ؛ ودعم المساندة والتعاون في الشؤون المالية على المستوى دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي ؛ وزيادة انتاج المدخلات الزراعية ، ولا سيما الاسمدة ومبيدات الافات ؛ وانشاء شركات ملاحة ، قومية واقليمية واقاليمية .

" (٤٠) وعلى البلدان النامية أن تبحث جميع الوسائل الممكنة لتعزيز التدابير التي وضعتها بالفعل اتحادات المنتجين ، وان تشجع انشاء اتحادات أخرى لاهم السلع الاساسية التي تصدرها ، وأن تنشئ جهازا للتشاور والتعاون فيما بينها بقصد تنسيق أنشطتها ودعمها بصورة متبادلة .

" (٤١) وعلى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية اتخاذ تدابير جديدة ، أو القيام عند اللزوم بتعزيز التدابير القائمة ، وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية .

العلم والتكنولوجيا

" (٤٢) ينبغي التوصل الى اتفاق في منتصف عام ١٩٧٦ بشأن وضع هدف يعادل نسبة مئوية محددة من اجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو ، تخصص لتعزيز الدعم المباشر للعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، وكذلك بشأن هدف يعادل نسبة من انفاقها على البحث والانماء ، للمساعدة في البحث عن حلول للمشاكل الخاصة بالبلدان النامية في ميداني البحث والانماء .

" (٤٣) وعلى البلدان النامية أن تفي بالالتزام الذي ارتبطت به في الاستراتيجية ، والذي يقضي بتعزيز قدرتها على تطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء ، وبزيادة انفاقها على البحث والانماء ، بما في ذلك تحقيق الهدف الموضوع لهذا الغرض الاخير .

المعاملات غير المنظورة

" (٤٤) ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيدين القومي والدولي لاحداث زيادة كبيرة في ايرادات البلدان النامية من التجارة غير المنظورة ، ولا سيما من الشحن البحري وغيره من وسائل النقل والتأمين والسياحة ومدى ما تحققه تجارتها من أرباح ، وتحسين ميزان مدفوعاتها على أساس دائم .

" (٤٥) وعلى جميع الحكومات أن تصدق على الاتفاقية الخاصة بمدونة للسلوك لاتحادات النقل البحري ، أو أن تنضم اليها ، قبل منتصف عام ١٩٧٦ بغية تأمين بدء تنفيذ الاتفاقية وتطبيق أحكامها على نطاق عالمي .

تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا

" (٤٦) ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لكفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر لهذه البلدان عن طريق التنفيذ العاجل والشامل للتدابير المتفق عليها لصالحها .

" (٤٧) وعلى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بذل جهود متضافرة عن طريق برامجها للمساعدة التقنية والمالية ، لتلبية حاجات أقل البلدان نموا ، في ادراك أهدافها الانمائية .

" (٤٨) وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يمكنها ذلك أن تتخذ تدابير خاصة للمساعدة في احداث تغييرات هيكلية في اقتصاديات هذه البلدان .

تدابير خاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية

" (٤٩) على المؤسسات المالية ، القومية منها والدولية ، ايلاء اهتمام خاص للحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، وذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية للمشاريع والبرامج الرامية الى تطوير وتحسين ما تحتاج اليه هذه البلدان من مقومات هيكلية للنقل والمواصلات . ويجب تحسين شروط المساعدة المالية لتلك البلدان بحيث يكون المنح بلا مقابل هو الجزء السائد فيها .

" (٥٠) ومطلوب من جميع الدول ان تصبح أطرافا في اتفاقيات تجارة المرور العابر " الترانزيت " للدول غير الساحلية ، الموقعة في ٨ تموز/يوليه ١٩٦٥ .

" (٥١) في تنفيذ التدابير الرامية الى مساعدة البلدان غير الساحلية في تذليل العقبات الناتجة عن موقعها الجغرافي غير المواتي ، يراعى ما اتخذته او ستتخذه كل من الجمعية العامة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وغيرهما من الهيئات ذات الصلة ، من قرارات في هذا الشأن .

تدابير خاصة لمصلحة أشد البلدان تأثرا

" (٥٢) ان البلدان الصناعية ، وغيرها ممن يحتمل ان تساهم ايضا ، والمنظمات الدولية مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، مدعوة الى تقديم الاغاثة والمساعدة فورا لاشد البلدان تأثرا وفقا لما تقضي به قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦) ، و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) ، لتمكين هذه البلدان من اللحاق بالقافلة الرئيسية للانماء ومن بلوغ الاهداف المرسومة في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

الانماء البشري

" (٥٣) على البلدان النامية القيام ، وفقا لاحتياجاتها الانمائية ، بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاستراتيجية ، في مجال الانماء البشري ، وهي اعتماد برامج سكانية مناسبة في اطار خطة العمل العالمية للسكان ، تتناول مشكلة البطالة والعمالة الناقصة ، ووضع وتنفيذ برامج تعليمية تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الانمائية ، ووضع برنامج للحد الادنى من التسهيلات الصحية ، واعتماد سياسات لتلبية احتياجاتها التغذوية ،

واتخاذ تدابير لتوفير اسكان أفضل وما يتصل به من مرافق مجتمعية في المناطق الحضرية والريفية على السواء ، وخاصة للفئات المنخفضة الدخل . وعلى كل البلدان ان تضاعف جهودها لحماية البيئة البشرية وصونها وتحسينها . وعلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية القيام بالمسؤوليات المسندة اليها في الاستراتيجية ، لمساعدة البلدان النامية في المهام الانفة الذكر ، وفقا للخطط والبرامج الانمائية القومية للبلدان النامية .

" (٥٤) على جميع الدول والمنظمات المختصة ايلاء أولوية لتنفيذ توصيات مؤتمر السنة الدولية للمرأة ، عند صياغة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، بقصد تمكين النساء من أن يسهمن الى ابعد حد في الجهد الكلي للانماء .

زيادة الانتاج وتنويعه

" (٥٥) على البلدان النامية اعتماد وتنمية تدابير لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية ، بغية توفير البضائع والخدمات اللازمة لرفع مستويات المعيشة وتعزيز البقائية الاقتصادية . وعلى البلدان المتقدمة النمو اتخاذ الخطوات اللازمة لمساندة تلك التدابير .

" (٥٦) ينبغي ان تحقق البلدان النامية معدل نمو في الانتاج الصناعي يزيد كثيرا عن ٨ في المائة سنويا خلال النصف الثاني من العقد . وعلى المجتمع الدولي ، لادراك هذه الغاية ، أن ينفذ قرارات المؤتمر الدولي الثاني للتصنيع .

" (٥٧) ينبغي أن تحقق البلدان النامية معدلا سنويا للنمو في الانتاج الزراعي يبلغ ٤ في المائة خلال النصف الثاني من العقد . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي على المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، تنفيذ قرارات مؤتمر الاغذية العالمي .

" (٥٨) ينبغي اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وعاجلة لمكافحة التصحر ، والتملح والاضرار الناجمة عن الجراد أو أية ظاهرة أخرى مماثلة تؤثر على الانتاج الزراعي في البلدان النامية .

" (٥٩) ولممارسة البلدان النامية ، بحرية وفعالية ، لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية دور هام في تحقيق غايات العقد وأهدافه . وعلى البلدان النامية اتخاذ خطوات لانماء كل ما في مواردها الطبيعية من امكانيات . وينبغي بذل جهود متضافرة لاحباط المحاولات الرامية الى العيلولة دون الممارسة الحرة والفعالة لحقوق كل دولة في السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية . وعلى الوكالات المختصة في منظومة الامم المتحدة مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، فيما يتعلق بتشغيل وسائل الانتاج المؤممة .

القضاء على العدوان والاحتلال الاجنبيين والتمييز
العنصري والفصل العنصري والاستعمار

" (٦٠) لا تزال ثمة خطوات قوية وملموسة يجب ان يتخذها جميع أعضاء المجتمع الدولي ، مجتمعين ومنفردين ، لانهاء كل أشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والاستعمار . ومن واجب كل الدول أن تساند وتساعد كل البلدان والاقاليم والشعوب المعنية ، على استرداد سيادتها القومية وسلامة أراضيها وحقوقها الاساسية التي لا تنكر .

ثالثا - المهام الاخرى

" ٤ - تحث حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء على الاضطلاع ، فيما تضطلع به ، بالمهام الاخرى التالية للعقد ، وذلك في اطار وضع وصياغة سياستها القومية وداخل نطاق المنظمات المختصة :

" (أ) قبول مبدأ المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية باعتباره أداة مشروعة لتعزيز نموها ، وتوسيعه ليشمل مجالات أخرى غير التجارة ؛

" (ب) وضع قواعد واجراءات دولية لتنظيم الخروج عن مبدأ التزام الوضع الراهن ، وامكان الاستناد الى مقتضيات اختلال السوق ، واتخاذ تدابير تعويضية في ذلك الصدد ؛

" (ج) جعل نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس تلقائي عن طريق :

" ' ١ ' انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي ؛

" ' ٢ ' استخدام عوائد استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية القومية ؛

" (د) الاتفاق على مفهوم للمساعدة الانمائية الرسمية ، يقضي بألا تتأثر تلك المساعدة بأية تيارات عكسية ، بما فيها سداد الاستهلاك والفوائد ؛

" (هـ) الاتفاق على المبدأ القائل بأن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، خارج حدود الولاية القومية ، وكذلك موارد تلك المنطقة ، هي تراث مشترك للبشرية ولا ينبغي استكشافها واستغلالها الا وفقا لنظام دولي ، لصالح البشرية جمعاء ، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول سواء أكانت ساحلية أم غير ساحلية ومع مراعاة خاصة للمصالح والحاجات الحاضرة والمستقبلة للبلدان النامية .

" ٥ — وتؤكد من جديد تمسكها باطار استراتيجي للتعاون الانمائي الدولي على النحو المتمثل في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، يقوم على أساس غايات وأهداف ثابتة ومعززة بصفة متبادلة ، وعلى اساس التزامات باتخاذ وتنفيذ تدابير لتحقيق هذه الغايات والاهداف ؛

" ٦ — وتدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين تنفيذ جميع أحكام الاستراتيجية ؛

" ٧ — وتقرر أن تعيد النظر ، في دورتها القادمة ، في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، كي تتجاوب تجاوبا كاملا مع متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ضوء التقدم المحرز نحو تحقيق الاهداف والغايات المرسومة في العقد ، وتوصي بأهداف وسياسات جديدة للشطر المتبقي من العقد ؛

" ٨ — وتقرر أيضا ، تحقيقا لهذه الغاية ، القيام بعمل تحضيري على الصعيدين القومي والاقليمي ، على أن تضطلع بالمسؤولية على الصعيد الاقليمي اللجان الاقليمية ، بالتعاون مع المصارف الانمائية الاقليمية والمجموعات دون الاقليمية ، وبمساعدة المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ؛

" ٩ — وترجو مجالس ادارة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة ، استعراض التقدم المحرز في قطاعات كل منها والتوصية ، حسب الاقتضاء ، بأهداف جديدة للمدة المتبقية من العقد .

" ١٠ — وترجو أيضا الامين العام أن يعد ويقدم الوثائق والتقارير اللازمة للتمكين من تنفيذ هذه المهمة " .

٣ — وفي ١ كانون الاول / ديسمبر قدمت الولايات المتحدة الامريكية تعديلات (A/C.2/L.1483) لمشروع القرار A/C.2/L.1444 ، تمثلت في الاستعاضة عن فقرات الديباجة الثلاث والفقرة ١ من المنطوق والفرعين " ثانيا " و " ثالثا " بالنص التالي :

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت في استعراض وتقييم للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الانماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني وذلك وفقا للفقرة ٨٣ من قرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ،

" واذ تؤكد من جديد تمسكها باطار استراتيجي للتعاون الانمائي الدولي على النحو المتمثل في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، يقوم على أساس غايات وأهداف ثابتة ومعززة بصفة متبادلة وعلى اساس التزامات باتخاذ وتنفيذ تدابير لتحقيق هذه الغايات والاهداف ،

" واذ تأخذ في الاعتبار قراراتها ٣٢٠١ (دإ — ٦) و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

" واذ تأخذ في الاعتبار بوجه خاص قرارها ٣٣٦٢ (دإ — ٧) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي الذي يقوم حاليا بالنظر في اجراءات تنفيذية له استنادا الى مقترحات فيما يتعلق بقضايا الانماء ذات الاولوية كل من مجلس الاغذية العالمي ، والمصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ولجنة الانماء المشتركة بين المصرف والصندوق ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ،

" ١ — تعتمد النص المذيل به هذا القرار (١) بشأن تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في منتصف العقد ، والتدابير الاخرى اللازمة لاستعراض فترة السنتين التالي ؛

" ٢ — وتدعو جميع الدول الاعضاء الى اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ أحكام الاستراتيجية بالوسائل المناسبة ، وهي تشمل ، في جملة أمور ، المقترحات الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ — ٧) ؛

" ٣ — وترجو الامين العام ان يطلع الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على ما اتخذ من تدابير بشأن قضايا الانماء ذات الاولوية ، مما قد يكون وثيق الصلة بتقييم فترة السنتين التالي لتقدم الانماء الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ؛

" ٤ — وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يعمد في دورته الحادية والستين الى النظر مرة أخرى في الاستراتيجية الانمائية الدولية (من حيث كفايتها و (ملاءمتها) و (طابعها الشمولي) كاطار مناسب للانماء الاجتماعي والاقتصادي السريع والمتوازن في البلدان النامية ، آخذا في الاعتبار الاجل الطويل الذي تتسم به عملية الانماء ؛

" ٥ — وترجو الامين العام ان يضطلع باعداد التحليلات والوثائق الموجزة الضرورية لاستعراض فترة السنتين التالي كي تنظر فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنته المعنية بالاستعراض والتقييم ، وذلك في مجالات كدور القطاع العام (قرار الجمعية العامة A/C.2/L.1464/Rev.1) ، والاتجاهات الطويلة الاجل (قرار الجمعية العامة A/C.2/L.1442/Rev.2) ، وادماج المرأة في عملية الانماء (قرار الجمعية العامة A/C.2/L.1473) ، وغيرها من المجالات مما قد يكون مناسبا لاعادة صوغ الاهداف المناسبة للبلدان النامية ؛

---

(١) سيذيل القرار النهائي ، بالمقدمة ، والفرع " أولا " من A/C.2/L.1444.

" ٦ — وترجو مجالس ادارة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة ، أن يقوم كل منها باستعراض التقدم الانمائي المحرز في العقد في قطاعه ، والتوصية بالاهداف والمقاصد المناسبة لعقد انمائي ثالث ، وذلك كجزء من مساهمتها في استعراض فترة السنتين التالي .

٤ — وفي الجلسة ١٧١٣ المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر قدم السيد م. و. هونسي ، نائب رئيس اللجنة مشروع قرار (A/C.2/L.1496 و Corr.1) ، بناء على المشاورات غير الرسمية المعقودة طوال مدة الدورة بشأن مشروع القرار A/C.2/L.1444 . واقترح كذلك في بيانه اجراء التنقيحات التالية :

(أ) أن تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ٥٤ تسمى الفقرة ٥٥ ، وفيما يلي نصها :

" (٥٥) تيسير السبيل للدور الذي يمكن لاتحادات المنتجين أن تؤديه في اطار التعاون الدولي والقيام خاصة ، تحقيقا لأهدافها ، بالمساعدة في تشجيع النمو المطرد للاقتصاد العالمي بتعجيل انماء البلدان النامية" ؛

(ب) تحذف الفقرة ٥٥ الحالية ؛

(ج) يعاد ترقيم الفقرة الحالية ٥٥ تبعا لذلك .

٥ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باسم بلاده وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا وهنغاريا تعديلات شفوية لمشروع القرار (A/C.2/L.1496) ، تمثلت في اضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة (٥٥) ، فيما يلي نصهما :

" (٧٦) ان التعجيل بانماء البلدان النامية سيعزز عاملا الأثر في تعزيز السلم والأمن على الصعيد العالمي .

" (٧٧) ان السلم والأمن الدوليين ، وتوسيع نطاق الانفراج كيما يشمل جميع أجزاء العالم ، على أساس العدالة ومبادئ السلامة الاقليمية وتقرير المصير والتحرر من جميع الضغوط الخارجية ، وعلى أساس السيادة والحريات الأساسية ، والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ، عاملان ضروريان للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع البلدان . وينبغي أن يستخدم في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، ما يمكن أن يتوفر من موارد نتيجة لما يتخذ من تدابير فعالة لنزع السلاح ، الذي يتعين على جميع البلدان العمل من أجله".

وقد وردت التعديلات فيما بعد في الوثيقة A/C.2/L.1498 .

٦ - وفي الجلسة نفسها قام ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باسم مقدمي التعديلات ، بسحبها .

٧ - وفي الجلسة نفسها ، قام ممثل مدغشقر ، باسم مجموعة السبعة والسبعين بسحب مشروع القرار A/C.2/L.1444. وسحبت أيضا التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.2/L.1483 .

٨ - وعرضت على اللجنة في الوثيقة A/C.2/L.1497 الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار (A/C.2/L.1496).

٩ - وفي الجلسة ٣٠ ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (A/C.2/L.1496) ، بصيغته المنقحة شفويا ، وذلك بأغلبية ٩٤ صوتا ، مقابل لاشيء ، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ١٠ أدناه) .

../..

توصية اللجنة الثانيـــة

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

الاستعراض والتقييم النصفيان للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثانـــي

العقد الانمائي

ان الجمعية العامة ،

وقد اضطلعت وفقا للفقرة ٨٣ من قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ بدراسة واستعراض للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني في منتصفه ،

واذ تأخذ في الاعتبار قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ اللذين تضمنا الاعلان ببرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديـــد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الـــدول وواجباتها الاقتصادية ، وهي القرارات التي أرست أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واذ تشير الى قرارها ٣٤٢٦ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشـــأن عملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدوليـــة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

واذ تأخذ أيضا في الاعتبار قرارها ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي يدعو ، في اطار ما تقدم ، الى تنفيذ أحكامه من قبل الحكومات ، والذي يمكن أن يكون بمثابة أساس واطار لأعمال الهيئات والمنظمات المختصة في منظومـــة الأمم المتحدة ،

١ - تؤكد من جديد تمسكها باطار استراتيجي للتعاون الانمائي الدولي حسبما تضمنته الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، يقوم على أساس أهداف وغايـــات متسقة فيما بينها ، يشد بعضها أزر بعض ، والتزام باعتماد وتنفيذ تدابير من شأنها تحقيق تلـــك الأهداف والغايات ؛

٢ - تعتمد النص التالي للاستعراض والتقييم النصفيين الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني :

أولا - مقدمـــة

(١) ان عملية الاستعراض والتقييم النصفيين هذه تجرى في وقت تتغير فيه الحالة الاقتصادية الدولية بشكل متزايد وتتلاحق فيه الأحداث بسرعة وعمق زعزعت أسس النظـــام

الاقتصادي القائم. وقد شهد النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني سلسلة متلاحقة من الأحداث العاصفة، فقد انهار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١؛ واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ارتفعت بسرعة أسعار الأغذية والوقود والأسمدة فضلا عن التزايد المستمر في أسعار السلع الرأسمالية والمعدات والخدمات، فساءت حالة ميزان المدفوعات في معظم البلدان النامية. وفي عام ١٩٧٤ انخفضت أسعار معظم السلع الأساسية. وقد زاد من سوء الاختلالات الهيكلية القائمة في الانتاج الزراعي، ضمن أمور أخرى، استمرار الكوارث المناخية غير المواتية. وزادت الحالة في البلدان النامية تفاقما من جراء الانكماش الاقتصادي في الاقتصاديات السوقية المتقدمة النمو، مشفوعا بتضخم سريع الخطى، وخلال النصف الأول من العقد حدثت زيادة مقلقة في اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كما كان هناك تغيير لا رجعة فيه يؤذن بخير وفير، في موازين القوى في العالم، فبرزت البلدان النامية كعامل قوي، وكان ذلك نتيجة حتمية لادراك الجديد المتزايد لحقيقة الاعتماد المتبادل. وان اكتشاف هذه القوة الجديدة للبلدان النامية قد فتح سبلا تبشر بالخير، نحو توسيع التعاون وتعزيزه بين هذه البلدان على أساس التضامن الأخوي بين شعوبها، في مواجهة تحدي الانماء والعدالة والانصاف. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة العمل المشترك الذي تقوم به البلدان النامية تأمينا لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية، وفي سبيل تعزيز قوتها التفاوضية للحصول على معاملة عادلة ومنصفة لصادراتها من المواد الأولية والمواد المصنوعة على السواء. زد على ذلك أن أجزاء من العالم النامي لا تزال خاضعة للعدوان الأجنبي والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري والسيطرة الاستعمار قديمه وجديده، وهذه عقبة من أكبر العقبات التي تعترض سبيل التحرر الاقتصادي والانماء في العالم النامي في مجموعه، كما أنها واحد من أخطر التهديدات للسلم والأمن في العالم بأسره.

(٢) وقد أدت هذه الحالة الى الدعوة في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس الترابط الاقتصادي الدولي العادل والانصاف التام، وسيادة الدول، والتساوي في السيادة، والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تم تحديد عدد كبير من مجالات الأولوية في مؤتمرات عالمية خاصة نظرت في مشاكل البيئة، والسكان، والأغذية، والتصنيع، ودور المرأة في الانماء، وكذلك في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة التي كانت بمثابة متابعة رئيسية للدورة الاستثنائية السادسة. بيد أن النتائج المترتبة على عقد هذه المؤتمرات لم تظهر آثارها على الحالة السائدة في النصف الأول من العقد.

(٣) ان البلدان المتقدمة النمو لم تنفذ حتى الآن، بشكل عام تدابير السياسة العامة الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية، بل لقد كان هناك في الواقع بعض التقهقر. وقد أدى التنفيذ غير المناسب لتدابير السياسة العامة المتضمنة في الاستراتيجية الانمائية الدولية، مشفوعا بأزمة اقتصادية مستمرة تؤثر خصوصا في البلدان النامية لأنها أشد عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية، الى نتائج مثبطة للغاية وقدر قليل جدا من التقدم في سبيل النهوض بقضية الانماء.

(٤) وبالرغم من وجود اتفاق، في عملية السنتين الأولى للاستعراض على ضرورة

تنفيذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها ، فان البلدان المتقدمة النمو لم تتحرك تحركا هاما نحو جعل الهدف الانمائي معبرا للقضايا التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتلمس حلولا فعالة ودائمة لها على وجه الاستعجال .

ثانيا - تحقيق الأهداف والغايات

(٥) ان بعض الأهداف الاجمالية المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، قد تحققت أو اجتيزت ، ولكن ذلك يرجع أساسا الى جهود البلدان النامية ذاتها ، كما يرجع الى حد ما الى عوامل خارجية مثل "الانتعاش السلعي" . بيد أن هذه الأرقام التجميعية لا تعكس التباين في منجزات البلدان النامية . وقد حددت أهم ملامح الانجازات التي تحققت في الفقرات (٦) الى (١٣) أدناه .

(٦) استمر متوسط معدل النمو في البلدان النامية قريبا من الهدف المحدد للعقد ، على الرغم من أن معدل النمو السنوي للفرد الواحد كان ٣ر٢ في المائة ، أي أدنى قليلا من الهدف المحدد في الاستراتيجية وهو ٥ر٢ في المائة .

الجدول ١ : الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية
(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هـو :
٦ في المائة في السنة)

متوسط معدل التغير السنوي (في المائة)		النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة			
١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٥ر٥	٩ر٥	٢ر٥	٨ر٥	٧ر٠	٨ر٥

المصدر : دراسة الأحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

(٧) وكان من مجالات القصور الرئيسية قطاع الزراعة ، حيث حققت البلدان النامية في مجموعها أقل من نصف المعدل المستهدف وهو ٤ في المائة .

الجدول ٢ : الانتاج الزراعي في البلدان النامية
(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هـو :
٤ في المائة في السنة)

متوسط معدل التغير السنوي (في المائة)		النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة			
١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٨ر٢	٥ر١	٦ر١	- ٨ر٠	٩ر٣	٥ر١

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

(٨) وبوجه عام تحقق الهدف العام للانتاج في الصناعة التحويلية وهو ٨ في المائة في السنة ، بل تم تجاوز هذا الهدف في بعض الحالات .

الجدول ٣ : انتاج الصناعة التحويلية في البلدان النامية

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هو : ٨ في المائة في السنة)

متوسط معدل التغير السنوي (في المائة)	النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة			
١٩٧١ - ١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٨ر٣	٦ر٧	٨ر٩	٩ر٠	٨ر٧

المصدر : دراسة الأحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤

(٩) وقد حققت البلدان النامية في مجموعها معدل الادخار المحلي المستهدف لسنة ١٩٨٠ وهو ٢٠ في المائة، على الرغم من أن عددا كبيرا منها حقق معدلات أقل .

(١٠) وكان أحد العوامل الرئيسية المؤدية الى هذه المنجزات العامة في البلدان النامية خلال هذه الفترة هو التجارة ؛ الا أن الزيادات الكمية في التجارة الخارجية والمدفوعات الكثير من البلدان النامية التي حدثت في السنوات الاولى من العقد قد تباطأت في ١٩٧٤ ، مما نتج عنه معدل متوسط يقل قليلا عن المعدل المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية وهو ٧ في المائة .

الجدول ٤ : التغير في صادرات وواردات البلدان النامية

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هو : ٧ في المائة في السنة)

	متوسط معدل التغير السنوي (في المائة)	النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة			
	١٩٧١ - ١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
كمية الصادرات	٦ر٥	٧ر١	٨ر٤	٨ر٣	٢ر٥
كمية الواردات	٧ر٩	٧ر١	١ر٩	٩ر٨	١٣ر١

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤ .

(١١) وقد تناقص التدفق الصافي من الموارد المالية للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهو مجال رئيسي من مجالات السياسة الانمائية ، سواء في قيمته الحقيقية أو في النسبة المئوية التي يمثلها من الناتج القومي الاجمالي .

الجدول ٥ : صافي تدفق المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ هو : ٧ في المائة في السنة)

الفترة		
١٩٦٩ - ١٩٧٠	١٩٧١ - ١٩٧٣	١٩٧٤ (أ)
٠ر٣٤	٠ر٣٢	٠ر٣٢

المصدر : دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٤

(أ) بيانات مؤقتة .

(١٢) واستمر تزايد عبء مدفوعات خدمة الديون في البلدان النامية بالمقارنة مع حصيلة صادراتها .

الجدول ٦ : مدفوعات خدمة الديون العامة الخارجية في ثمانية وسبعين بلدا من البلدان النامية

	النسبة المئوية لحصة مدفوعات خدمة الديون العامة من صادرات السلع والخدمات غير خدمات عوامل الانتاج (في ثمانية وسبعين بلدا من البلدان النامية)
١٩٦٧	٩ر٩
١٩٧٠	١١ر٢
١٩٧٣	١٠ر٩

المصدر : مركز تخطيط الانماء واسقاطاته وسياساته ، التابع لامانة الامم المتحدة

(١٣) وقد نفذت البلدان النامية ، بوجه عام ، سياسات السكان في اطار خططها الانمائية واولوياتها ، وقد تحقق المعدل المستهدف للمتوسط السنوي لزيادة السكان في البلدان النامية ، وهو ٢ر٥ في المائة ، الى درجة قريبة جدا .

ثالثا - تقييم لتنفيذ تدابير السياسة العامة

(١٤) لم يحرز سوى تقدم طفيف فيما يتعلق باتخاذ تدابير دولية في مجال تجارة السلع الأساسية ؛ فعلى الرغم من المساعي الدولية الرامية الى تحقيق اسعار مستقرة وعادلة ومجزية للسلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية الا أنه لم يتحقق الا القليل من التقدم في ميدان تجارة السلع الأساسية كما أن حماية الانتاج المحلي والممارسات التجارية التقييدية في بعض البلدان المتقدمة النمو ، و/أو ظهور بدائل صناعية للمنتجات الطبيعية وتزايد الانتاج من هذه البدائل ، قد أسهمت في تباطؤ نمو الطلب على المنتجات الزراعية . بيد أنه قد تم الاتفاق بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وسبعة وأربعين بلدا من البلدان النامية على مشروع يرمي الى تحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات من بعض السلع الأساسية المختارة .

(١٥) الا أنه لم يتحقق شيء يذكر فيما يتعلق بمسألة فتح الأسواق أمام السلع الأولية - ولا سيما المنتجات الزراعية ذات الأهمية التصديرية لدى البلدان النامية ، بالرغم من الاتفاق الذي توصل اليه وزراء الدول المتعاقدة الاطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، وذلك في اجتماع عقد في أوكيو عام ١٩٧٣ .

(١٦) فهذه المفاوضات التي كان ينبغي وفقا لاعلان طوكيو ، أن تنتهي قبل نهاية ١٩٧٥ لم تسفر بعد عن نتائج موضوعية ، مما الحق الضرر خاصة بالبلدان النامية التي تتأثر اقتصاداتها تأثرا شديدا بالأحوال الخارجية . كما أن رفع الحواجز التجارية و/أو الغاءها لم يتحقق على نحو مرض خلال النصف الاول من العقد ، بالرغم من تنفيذ نظام الأفضليات المعمم . وفي حالات معينة ، لم تلتزم بعض البلدان التجارية الرئيسية بمبدأ ابقاء الوضع الراهن مما سبب مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلدان النامية .

(١٧) ويشكل مايتركه تصاعد التعريفات الجمركية من أثر على المنتجات المحضرة عقبة رئيسية تحول دون التنويع الرأسي وبالرغم من أهداف تيسير وصول السلع شبه المحضرة والمحضرة من البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو على نحو أفضل ، فانه ليس هناك ماينبئ عن اتخاذ تدابير دولية كافية لتحقيق تلك الأهداف ، مما يعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنويع اقتصاداتها . ومازالت في الواقع الآثار السيئة لجولة كينيدي Kennedy Round ، التي زادت فعلا من درجة التمييز ضد بعض المنتجات المحضرة ، موضوعا يثير القلق .

(١٨) وبالرغم من أن نظام الافضليات المعمم يمثل فتحا جديدا بالنسبة للمفهوم التقليدي للتجارة والتعاون الدوليين ، فان فائدته بالنسبة للبلدان النامية ظلت حتى الآن متواضعة ، الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية الى تأخر تنفيذه ، والى القيود المفروضة على تطبيقه من جراء الشروط التقييدية فيما يتعلق بالمنتجات التي يتناولها ، ومستوى

" الحد الأقصى " ، ودرجة الأفضلية ، وحجم حصة التعريفة التفضيلية ، كما يرجع أيضا الى أن المعلومات المتصلة بالموضوع غير كافية مما يمنع المستفيدين من التمتع الكامل بفوائد المشاريع القائمة . وحتى الفوائد المحدودة العائدة على البلدان النامية من نظام الأفضليات المعمم يمكن أن تنتقص منها الترتيبات التفضيلية بين بعض البلدان المتقدمة النمو ، واحتمالات تخفيف الحواجز التجارية بينها في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجرى داخل مجموعة " غات " .

(١٩) ان البلدان المتقدمة النمو خرجت في بعض الحالات عن مبدأ الابقاء على الوضع الراهن ، المشار اليه في " الاستراتيجية " ، بتطبيقها قيودا جديدة تؤثر على مجموعة كبيرة ومتنوعة من صادرات البلدان النامية ، ومنها على وجه التحديد المنتجات التي أصبح فيها للبلدان النامية القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، مثل المنسوجات ؛ والمنتجات الجلدية ، وأنواع معينة من منتجات الصلب والمنتجات الالكترونية وكذلك تأثرت حصيلة البلدان النامية من الصادرات تأثرا شديدا بالقيود الجديدة التي فرضتها بعض البلدان المتقدمة النمو ضد صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية الخام والمحضرة على السواء .

(٢٠) وبالرغم من تزايد الوعي في المجتمع الدولي بما للممارسات التجارية التقييدية التي تجرى دراستها بنشاط داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، من بين جهات اخرى ، من اثار سيئة على التجارة والانماء ، فلم تتخذ اية تدابير دولية للقضاء على تلك المشكلة .

(٢١) كما ان البلدان المتقدمة النمو لم تحرز تقدما منتظما في تنفيذ التدابير المطلوب اتخاذها لوضع برنامج يساعد صناعاتها غير التنافسية على أن تتكيف وتتلاءم مع الظروف .

(٢٢) وقد بذلت في البلدان النامية جهود متزايدة للاستفادة على نطاق أكبر من الترويج التجارى باعتباره اداة للتوسع في صادراتها . الا ان قيام بعض الدول المتقدمة النمو بفرض رسوم تعويضية قد أدى الى الحد من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لترويج تجارتها عن طريق سياسات تصديرية تشمل اتخاذ تدابير مثل تقديم الاعانات وحوافز التصدير .

(٢٣) وخلال السنوات الثلاث الاولى من هذا العقد حدث نمو كبير في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . بيد انه لا تزال هناك مشاكل هامة معينة تواجه التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية المذكورة والبلدان النامية . كما ان تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية شديدة التركيز على عدد محدود من الشركاء الثابتين . ومن الواضح ان هناك مجالا لتعجيل نمو التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية . كما ان هناك حاجة الى زيادة مضاعفة الجهود الرامية الى اتخاذ تدابير محددة ، مثل التدابير التي تدعو اليها الفقرات المتصلة بهذا الموضوع من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في هذا الشأن وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

(٢٤) ولقد أعطت الحالة الاقتصادية الراهنة قوة دافعة اضافية للتوسع في التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية . وقد انعكست تلك الحاجة في برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد والقرارات التي اتخذتها البلدان غير المنحازة والمجموعات الأخرى من البلدان النامية ، وكذلك المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية من البلدان النامية التي أكدت الحاجة الى زيادة اعتماد البلدان النامية ، جماعة ، على أنفسها . وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمجموعات الاقاليمية والاقليمية . وتشير احصاءات التجارة حتى عام ١٩٧٢ الى أن نمو التجارة بين البلدان النامية قد زادت سرعته بنسبة تربو على ٥٠ في المائة سنويا منذ عام ١٩٧٠ ، مقابل ٣٠ في المائة في عقد الامم المتحدة الانمائي الأول . ويلزم اتباع نهج أشد فعالية خلال المدة المتبقية من العقد الانمائي الثاني ، في سبيل قيام البلدان النامية بعمل متكاثر . ويتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع التعاون على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، في الوقت الذى تتخذ فيه تدابير فيما بين مجموعات مختلفة من البلدان النامية . وتشمل مجالات هذا التوسيع للتعاون الاقتصادى الصناعة ، والمواد الخام ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والنقل ، والشحن ، ووسائط الاتصال الجماهيرية .

(٢٥) ان الأهداف المرسومة في الاستراتيجية لتحقيق تدفق مقادير صافية من الأموال قد وضعت لتوفير الحد الحرج من التمويل الخارجي ، بالاضافة الى الموارد المالية التي يمكن للبلدان النامية الحصول عليها عن طريق حصيلة الصادرات ، وذلك للوفاء بأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحد الأدنى من النمو ، كما يؤكد برنامج العمل الحاجة الى التعجيل بادراك بل تجاوز نسبة تدفق اجمالي للموارد المالية الصافية ، من البلدان المتقدمة النمو ، الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف فان نسبة هذا التدفق الى الناتج القومي الاجمالي قد هبطت من مستوى ٧٦ر٠ في المائة في أوائل الفترة ١٩٦١—١٩٦٣ الى ٧٠ر٠ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٠ ثم بقيت عند هذا المستوى خلال الفترة ١٩٧١—١٩٧٣ .

(٢٦) بيد أن أداء البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في نطاق هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، كان أقل ارضاء بوجه عام . فقد انخفضت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي لتلك البلدان مجتمعة من ٣٥ر٠ في المائة خلال السنوات الأولى من الستينات الى نحو ٣٩ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٦٦—١٩٦٩ ، والى ٣٢ر٠ خلال الفترة ١٩٧٠—١٩٧٣ . أما انخفاض أداء البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فيما يتعلق بادراك الهدف البالغ ٧ر٠ في المائة ، فيرجع فيما يرجع اليه من أسباب الى عدم توافر العزيمة السياسية على ادراك هذا الهدف في منتصف العقد .

(٢٧) وفي مواجهة انخفاض تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، لجأت البلدان النامية الى الاقتراض بشروط اقسى نسبيا ، وقد ادى ذلك الى زيادة مشاكل خدمة الديون التي اصبحت الان حادة للغاية في عدد من البلدان النامية . فقد ارتفعت مدفوعات خدمة الديون من متوسط سنوى بلغ ٩ر٦ في المائة خلال الستينات الى نحو ٥ر١٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ . ووفقا لاخر الارقام المتاحة ، فان نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصيلة الصادرات تجاوزت في عدد من البلدان النامية ١٠ في المائة في ١٩٧٤ وتعدت في بعض الحالات نسبة ٢٠ في المائة .

(٢٨) ولا تعكس الاحكام والشروط التجميعية للمساعدة المالية المقدمة الى البلدان النامية ماتنص عليه الاستراتيجية من ضرورة بذل جهود عامة لتيسير وتنسيق هذه الاحكام والشروط الناظمة للمساعدة المالية المقدمة الى البلدان النامية هذا فضلا عن أن جزءا كبيرا للغاية من المساعدة الانمائية ظل مقيدا بشروط . بيد ان الاستراتيجية نصت في الفقرة ٤٥ على أنه حيثما تظل القروض مقيدة بشروط ، فانه ينبغي تخفيف اية اثار ضارة قد تنجم عن ذلك . ولم يحرز من التقدم في هذا الصدد الا النزر اليسير.

(٢٩) وقد اتخذت عدة بلدان نامية ، في اطار برامجها واسبقياتها القومية ، مايلزم من تدابير بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية . وفي الوقت نفسه ، فان القلق بشأن الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان النامية قد تبدّى في صور مختلفة ، منها الدأب على النظر في هذا الموضوع في لقاءات اقتصادية دولية تمخضت عن سلسلة من القرارات تكرر تأكيد السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية .

(٣٠) وأنشأت الامم المتحدة لجنة معنية بالشركات عبر الوطنية ، من اهدافها وضع مدونة بقواعد السلوك .

(٣١) وقد عبر البعض كذلك عن قلقهم ازاء الممارسات المفسدة التي تلجأ اليها شركات معينة من الشركات عبر القومية وغيرها ، ووسطاء هذه الشركات وغيرهم ، مما يعد خرقا لقوانين انظمة البلدان المضيفة وقد اعلن المجتمع الدولي ادانته لمثل هذه الممارسات. ووجهت نداءات لحكومات البلدان التي تنتسب اليها هذه الشركات وحكومات البلدان المضيفة لكي تتخذ كل منها ، في اطار ولايتها القومية ، جميع التدابير اللازمة التي تراها مناسبة ، بما فيها التدابير التشريعية ، لمنع مثل هذه الممارسات المفسدة واتخاذ مايترتب على ذلك من اجراءات ضد المخالفين . كما وجهت نداءات لحكومات البلدان التي تنتسب اليها هذه الشركات للتعاون مع حكومات البلدان المضيفة من اجل منع تلك الممارسات المفسدة ، وملاحقة اولئك الذين يرتكبون مثل هذه الاعمال ، وذلك داخل حدود الولاية القومية لكل منها .

(٣٢) وبحثت مسألة انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي . واتفق في الدورة الاستثنائية السابعة على أن انشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والمساعدة الانمائية ينبغي ان يشكل جزءا من الدراسة التي يجريها صندوق النقد الدولي لمسألة انشاء حقوق سحب خاصة جديدة ، كلما انشئت هذه الحقوق وفقا لاحتياجات السيولة الدولية . وكان هذا التقدم الطفيف هو التقدم الوحيد الذى تحقق حتى الان .

(٣٣) ولاتزال اشد البلدان تأثرا تواجه حالة حرجة على الرغم من الجهود الدولية الميذولة بموجب عملية طوارئ الامم المتحدة ، وكان تدفق الموارد المقصود بها مساعدة هذه البلدان في مواجهة المشاكل الخاصة بموازين مدفوعاتها ، وفقا لما هو متفق عليه في قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخ ١ ايار/مايو ١٩٧٤ تدفقا بطيئا ودون القدر الكافي .

(٣٤) ولم تنضم بعد كبرى بلدان النقل البحرى الى مدونة قواعد السلوك الخاصة باتحادات النقل البحرى .

(٣٥) ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في مجال التأمين واعادة التأمين في انشاء ونمو الاسواق المحلية للتأمين واعادة التأمين في البلدان النامية. هذا ولم تتخذ خلال النصف الاول من العقد الا بعض الخطوات التمهيدية التي يمكن أن تؤدى الى نتائج هامة في هذا المجال في المدة المتبقية من العقد .

(٣٦) وبالرغم من سلسلة القرارات الصادرة بعد عام ١٩٧٠ ، فان الحقائق الجوهرية المتعلقة بالتقدم المحرز في اقل البلدان نموا هي حقائق مخيبة للامال . ففي الوقت الذى تحسنت فيه التدفقات المالية الى اقل البلدان نموا تحسنا واضحا في السبعينات، بالمقارنة مع اواخر الستينات ، فان حصة الفرد من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى هذه البلدان لاتزال اعلى بقليل منها في سائر البلدان النامية ، كما ان التدفق الكلي للموارد المالية من جميع المصادر الى تلك البلدان لا يزال يقل كثيرا عن المتوسط بالنسبة لبلدان نامية أخرى .

(٣٧) ولم يفعل الا القليل ، من الناحية العملية ، لتنفيذ التدابير الخاصة التي هي في صالح اقل البلدان نموا ولاسيما في مجال السياسة التجارية .

(٣٨) كذلك فانه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي تنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من طائفة البلدان النامية لتمكينها من حل اكثر مشاكلها اهمية والحاحا والناتجة عن موقعها الجغرافي ، وخصوصا فيما يتعلق بتعويضها عن تكاليف النقل وتكاليف العبور الاضافية التي تتحملها بوسائل من بينها انشاء صندوق خاص لهذا الغرض .

(٣٩) ولقد احرز بعض التقدم في صياغة مدونة قواعد سلوك لنقل التكنولوجيا ، وان كان لا يزال يتعين اتخاذ تدابير جوهرية في هذا الصدد .

(٤٠) وقد تحقق بعض التحرك نحو تنقيح نظام البراءات ، بيد انه لم تتخذ بعد اية تدابير ملموسة في هذا الصدد .

(٤١) لقد طرأت تغييرات ايجابية عدة على الحالة الاجتماعية في العالم منذ بدء عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وفي سياق الوعي المتزايد بخطورة وتعقيد مشاكل الانماء البشرى التي تواجه المجتمع العالمي ، احرزت البلدان النامية بعض النجاح في تحديد المشاكل ورسم السياسات اللازمة لمواجهتها وكذلك تحسين الحالة القائمة فعلا ، وان كان من الواضح ان المجال متسع لتحقيق المزيد من التقدم . فان مسائل مثل تحقيق توزيع اعدل للدخل والثروة ، والعمالة والاصلاح الزراعي ، بما في ذلك نظم حيازة الارض حسب الاقتضاء ، وتحسين التربة والسياسات السكانية والسياسات التعليمية والتدريبية والانماء الريفي والانماء الريفي الحضرى المتكامل ، وتعبئة الموارد الداخلية ، كلها مسائل سوف تسهم بقدر كبير في حل المشكلة الانمائية ، ومازالت تشكل مصدر قلق كبير على الصعيدين القومي والدولي .

(٤٢) وقد احرز تقدم كبير في ميدان التعليم من حيث اتاحة الفرص التعليمية وتقرير السياسات العامة على السواء . وفي مجال الصحة ، لاتزال هناك حاجة الى توسيع خدمات الصحة الاساسية لتغطية جميع السكان ، وان كان قد تحقق نجاح ملحوظ في بعض المجالات الاخرى . ولا يزال هناك مجال للتحسين في توفير الاسكان والمرافق المجتمعية المتصلة به في كل من المناطق الحضرية والريفية ، وخاصة في مجال تخطيط المدن . وفيما يتصل برعاية الشباب والاطفال لاتزال سوء التغذية والمرض ومعدل وفيات الاطفال الرضع والافتقار الى مرافق مدرسية وفرص عمل للشباب تشكل ميادين رئيسية كثيرة للقلق . كما ان ادماج المرأة في العملية الانمائية لم يستكمل بعد . ولوحظ بعض التقدم في تأمين المساندة والمشاركة النشطتين لجميع قطاعات السكان في برامج الانماء الاجتماعي الاقتصادى .

(٤٣) وبالرغم من الجهود القومية والدولية المكثفة التي تبذل من اجل وقف تدهور البيئة البشرية ، فان المشاكل البيئية في ميادين استخدام الارض والمياه والطاقة والتغيرات المناخية اصبحت محسوسة بشكل متزايد .

(٤٤) ان اتباع نهج موحد في تحليل وتخطيط الانماء على الصعيد القومي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، العام منها والخاص ، اصبح الان ينظر اليه بصورة متزايدة باعتباره وسيلة لبلوغ الانماء الاقتصادى والاجتماعي والبشرى المتوازن في ضوء الملابسات السائدة في البلدان المعنية .

(٤٥) وبالرغم من الاولوية التي تعطيها البلدان النامية لبرامج الانماء الموضوعة لصالح الجماهير ، فلايزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق انماء ريفي متكامل .

(٤٦) وتقع المسؤولية الاولى عن انماء البلدان النامية على كاهل هذه البلدان ذاتها . بيد انه كما تنص ديباجة الاستراتيجية ، لن تكون جهود البلدان النامية كافية لتمكينها من بلوغ الغايات الانمائية المرجوة ، بالسرعة التي يجب ان تبلغها بها ، وما لم تساعدها البلدان المتقدمة النمو بزيادة الموارد المالية التي تتيحها لها واتباع السياسات الاقتصادية والتجارية التي تكون اكثر ملاءمة لحاجاتها . وفي كلا المجالين كان التقدم بطيئا في تنفيذ تدابير السياسة العامة هذه .

٣ - وتهيب بالدول الاعضاء ان تنفذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها بالاجماع في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة [القرار ٣٢٦٢ (د - ٧)] بشأن التجارة الدولية ، ونقل الموارد لاغراض الانماء ، والاصلاح النقدي الدولي ، والعلم والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والاغذية ، والزراعة ، والتعاون فيما بين البلدان النامية . والمطلوب من جميع الحكومات ، لهذا الغرض ، ان تتخذ التدابير اللازمة وان تأتي الى اللقاءات الدولية وهي مستعدة الاستعداد الكافي لتمكن الهيئات المختصة من هيئات الامم المتحدة المعنية ، ولاسيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومجلس الاغذية العالمي ، ومجموعة المصرف العالمي ، من التوصل الى اتفاقات عاجلة ومرضية بشأن المسائل المحالة اليها للتنفيذ .

٤ - وتهيب بالدول الاعضاء ان تنفذ التدابير الاتية المقررة في نطاق الاستراتيجية الانمائية الدولية :

رابعا . . التدابير الاخرى

(٤٧) ينبغي العمل على اقامة نظام للتعاون الاقتصادي الدولي يكون اكثر توازنا وانصافا ، وذلك ، في جملة امور ، عن طريق الجهود التي تبذل لتطوير النمط الحالي للتجارة العالمية لصالح البلدان النامية بغية زيادة مشاركتها فيها ، وللاقلال قدر المستطاع من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية . وامام المجتمع الدولي عدد من الخيارات للمحافظة على القوة الشرائية للبلدان النامية ينبغي اعطاؤها المزيد من الدراسة على اساس الأولوية . وعلى الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ان يواصل دراسة مشروعات الربط المباشر وغير المباشر بين الأرقام القياسية للأسعار ، وغير ذلك من الخيارات ، بغية تقديم مقترحات محددة الى المؤتمر في دورته الرابعة .

(٤٨) ان جهود البلدان النامية لتنويع اقتصادياتها بقصد التوسع في انتاج وتصدير السلع المصنوعة ونصف المصنوعة وكذلك السلع الأساسية نصف المصدرة والمحضرة ، وتوسيع نمط الصادرات لصالح السلع الأساسية التي يكون الطلب الواقع عليها متميزا بدينامية نسبية ، ـ هذه الجهود ينبغي استكمالها بوسائل شتى ، منها تقديم موارد من البلدان المتقدمة النمو ، وانشاء صناديق خاصة للتنويع ، بوصفها من الخطوات الهامة فيما يمكن اتخاذه من ترتيبات بشأن السلع الأساسية .

(٤٩) بذل جهود مركزة في مجال البحث والانماء ترمي الى تحسين احوال الأسواق وكفاءة التكلفة ، ولتنويع الأغراض النهائية التي تستخدم فيها المنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المنتجات التخليقية (السنتيتيك) والبدائل ؛ وتقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية التي تنتج منتجات طبيعية تلقى منافسة من المنتجات التخليقية والبدائل ، وذلك لكي تعينها على تنويع انتاجها في مجالات انتاجية اخرى . وحيثما كانت المنتجات الطبيعية قادرة على اشباع حاجات السوق العالمية الراهنة والمنتظرة ، فانه لا ينبغي بذل تشجيع خاص لاستحداث واستعمال منتجات تخليقية جديدة تنافس تلك المنتجات الطبيعية منافسة مباشرة ، وذلك في البلدان المتقدمة النمو خاصة .

(٥٠) ينبغي ان تستمر التجارة بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وبين البلدان النامية في التوسع بمزيد من السرعة ، وان تمتد الى عدد اكبر من البلدان النامية . وعلى حين ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة معدل نمو الواردات من البلدان النامية ، فانه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لزيادة معدل التوسع في نصيب المنتجات المصنعة وشبه المصنعة . وينبغي تكثيف الجهود الرامية الى الدخول في ترتيبات تجارية جديدة وادخال تحسينات اخرى لتحقيق مرونة اكبر في الدفع وزيادة عدد الأطراف في اتفاقات الدفع .

(٥١) وينبغي ان تكون الوجهة الوحيدة للمساعدة المالية والتقنية هي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، والا تستخدم تلك المساعدة بأي حال بما فيه مساس بالسيادة القومية للبلدان المستفيدة .

(٥٢) وينبغي ، عند مراعاة الاتفاقات القائمة وتلك التي هي قيد البحث، أن تتابع بعزم ودأب المباحثات والمفاوضات من اجل التوصل الى ترتيبات لنقل الموارد اللازمة لتحقيق استقرار حصيلة صادرات البلدان النامية وتحسينها . وينبغي مواصلة الجهود ، في اطار التماس الوسائل المناسبة لمعالجة مشاكل اختلال الانماء الناجمة عن العركة المعاكسة في حصيلة صادرات البلدان النامية ، للعمل على وضع مخطط للتمويل التكميلي .

(٥٣) وينبغي ان تتعاون جميع الحكومات في اطار اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بغية وضع مدونة دولية للسلوك واعتمادها وتنفيذها ، وهي المدونة المشار اليها في تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر القومية عن اعمال دورتها الأولى (٢) .

(٥٤) وينبغي ان تواصل البلدان النامية تنفيذ ما التزمت به في الاستراتيجية من اجل تعبئة مواردها المحلية .

(٥٥) تيسير السبيل للدور الذي يمكن لاتحادات المنتجين ان تؤديه في اطار التعاون الدولي والقيام خاصة ، تحقيقا لأهدافها ، بالمساعدة في تشجيع النمو المطرد للاقتصاد العالمي وبتعجيل انماء البلدان النامية .

التعاون بين البلدان النامية

(٥٦) ينبغي للبلدان النامية ان تتخذ تدابير محددة لتكثيف جهودها الحالية وبدء جهود جديدة للتفاوض ثم التنفيذ بشأن التزامات ترمي الى توسيع التبادل التجاري بينها ومد تعاونها الاقتصادي والتقني على كل من الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي وذلك بوسائل شتى من بينها : وضع ترتيبات للمدفوعات ؛ وتيسير التجارة بصورة متبادلة ؛ والانتفاع من الموارد المالية المتاحة في تمويل الانماء في البلدان النامية؛ وتعزيز التعاون الصناعي ؛ والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا ؛ ودعم المساندة والتعاون في الشؤون المالية على كل من الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي ؛ وزيادة انتاج المدخلات الزراعية ، ولاسيما الأسمدة ومبيدات الآفات ؛ وانشاء شركات ملاحة ، قومية واقليمية واقاليمية .

(٥٧) وعلى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية اتخاذ تدابير جديدة ، او القيام عند اللزوم بتعزيز التدابير القائمة ، وذلك تأييدا للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية .

---

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والخمسون ، الملحق رقم ١٢ (E/5655 و Add.1) .

المعاملات غير المنظـــورة

(٥٨) ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيدين القومي والدولي لاحداث زيـــادة كبيرة في ايرادات البلدان النامية من التجارة غير المنظورة ، ولاسيما من النقل البحري وغيره من وسائل النقل والتأمين والسياحة ومدى ما تحققه تجارتها من ارباح ، وتحسين ميـــزان مدفوعاتها على اساس دائم .

(٥٩) كما ان بعض البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الخاصة بمدونـــة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري (٣) ، او لم تنضم اليها ، وخاصة البلدان المتقدمـــة النمو ، مدعوة لاتخاذ اجراء مناسب وعاجل للتصديق عليها او الانضمام اليها .

تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا

(٦٠) ينبغي ان يبذل المجتمع الدولي كل الجهود لكفالة التقدم الاقتصـــادي والاجتماعي المستمر لهذه البلدان من طريق التنفيذ العاجل والشامل للتدابير المتفـــق عليها لصالحها .

(٦١) وينبغي ان تبذل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية جهـــودا متضافرة من طريق برامجها للمساعدة التقنية والمالية ، لتلبية حاجات اقل البلدان نموا ، في ادراك اهدافها الانمائية . وينبغي تحسين احكام وشروط المساعدة المالية المقدمة الـــى هذه البلدان لتصبح المنح عنصرا غالبا فيها .

(٦٢) وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يمكنها ان تتخـــذ تدابير خاصة للمساعدة في احداث تعويلات هيكلية في اقتصاديات هذه البلدان ان تفعـــل ذلك .

تدابير خاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية

(٦٣) ينبغي للمؤسسات المالية ، القومية منها والدولية ، ايلاء اهتمام خـــاص للحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية المضرورة بسبب موقعها الجغرافي ، وذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية للمشاريع والبرامج الرامية الى تطوير وتحسين ما تحتاج اليه هذه البلدان من مقومات هيكلية للنقل والمواصلات . ويجب تحسين احكام وشروط المساعدة المالية المقدمة الى تلك البلدان لتصبح المنح عنصرا غالبا فيها .

---

(٣) انظر مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن مدونة قواعد السلوك لاتحـــادات النقل البحري ، المجلد الثاني ، الوثيقة النهائية ، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيـــع : E.75.II.D.12 .

(٦٤) جميع الدول مدعوة الى ان تصبح اطرافا في اتفاقية تجارة العبور العابر "الترانزيت" للدول غير الساحلية ، الموقعة في ٨ تموز/يوليه ١٩٦٥ (٤) .

(٦٥) في تنفيذ التدابير الرامية الى مساعدة البلدان غير الساحلية في تذليل العقبات الناتجة عن موقعها الجغرافي غير المواتي ، تراعى المقررات والقرارات التي اتخذتها في هذا الشأن كل من الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء وغيرهما من الهيئات ذات الصلة .

تدابير خاصة لمساعدة أشد البلدان تأثرا بالأضرار

(٦٦) ان البلدان المصنفة ، وغيرها من المتبرعين المحتملين ، والمنظمات الدولية مثل المصرف العالمي وصندوق النقد الدولي ، مدعوة الى تقديم الاغاثة والمساعدة فورا لأشد البلدان تأثرا بالأضرار وفقا لما تقتضي به قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-إ-٦) و ٣٣٠٢ (د-إ-٦) و ٣٢٦٢ (د-إ-٧) ، لتمكين هذه البلدان من اللحاق بالقافلة الرئيسية للانماء ومن بلوغ الأهداف المرسومة في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

الانماء البشري

(٦٧) ينبغي للبلدان النامية ، تبعا لاحتياجاتها الانمائية ، ان تولي اهتماما متزايدا لتنفيذ تدابير السياسة العامة في مجال الانماء البشري ، الواردة في الاستراتيجية وغيرها من مقررات الامم المتحدة لصفحة سكانها في مجموعهم ولخير كل فرد فيها . وينبغي للبلدان النامية ، تبعا لخططها واهدافها الانمائية ، ايلاء افقر الطبقات من السكان اولوية في مجالات السياسة العامة المتعلقة بالانماء الريفي المتكامل ، والاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ، والخدمات الصحية الأساسية ، ومعايير التغذية ، والتعليم والتدريب ، والسكان ، والاسكان وما يتصل به من مرافق مجتمعية في كل من المناطق الحضرية والريفية ، والعمالة . وينبغي لجميع البلدان ، ادراكا منها لأهمية البيئة البشرية كأساس للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ان تكثف مجهودها من اجل حماية البيئة والحفاظ عليها والرقي بها . وينبغي للدول المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية ، ان تساعد البلدان النامية ، اذا طلب اليها ذلك ، في اداء هذه المهام .

(٦٨) على جميع الدول والمنظمات المختصة ايلاء اولوية لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، عند صياغة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، بقصد تمكين النساء من ان يسهمن الى ابعد حد في الجهد الكلي للانماء .

---

(٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٩٧ ، رقم ٨٦٤١ ، الصفحة ٣ .

زيادة الانتاج وتنويعه

(٦٩) ينبغي للبلدان النامية اعتماد وتنفيذ تدابير لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية ، بغية توفير البضائع والخدمات اللازمة لرفع مستويات المعيشة وتعزيز البنائية الاقتصادية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة اتخاذ الخطوات اللازمة لمساندة تلك التدابير .

(٧٠) ينبغي ان تحقق البلدان النامية معدل نمو في انتاج الصناعة التحويلية يزيد كثيرا عن ٨ في المائة سنويا خلال النصف الثاني من العقد . وينبغي للمجتمع الدولي ، لادراك هذه الغاية ، ان ينفذ قرارات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (٥) في مجال التصنيع .

(٧١) ينبغي ان تهدف البلدان النامية الى تحقيق المعدل السنوي الأدنى للنمو في الانتاج الزراعي وهو ٤ في المائة خلال النصف الثاني من العقد . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، تنفيذ قرارات مؤتمر الأغذية العالمي ، وبصفة خاصة ينبغي للبلدان المتقدمة النمو مساعدة البلدان النامية في جهودها لتحقيق هذا الهدف .

(٧٢) ينبغي اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وعاجلة لمكافحة التصحر ، والتملّح والأضرار الناجمة عن الجراد او اية ظاهرة طبيعية اخرى تؤثر تأثيرا سيئا على الانتاج الزراعي في البلدان النامية .

(٧٣) وممارسة جميع البلدان ، بحرية وفعالية ، لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية دور هام في تحقيق غايات العقد واهدافه . وينبغي للبلدان النامية اتخاذ خطوات لانماء كل ما في مواردها الطبيعية من امكانيات . وينبغي بذل جهود متضافرة دفاعا عن الممارسة الحرة والفعالة لحقوق كل دولة في السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية . وعلى الوكالات المختصة في منظومة الامم المتحدة مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، فيما يتعلق بتشغيل وسائل الانتاج المؤممة .

تعبئة الرأى العام

(٧٤) ان الادراك المتزايد على المستوى العالمي لحقيقة الاعتماد المتبادل بين البلدان ، وللحاجة الماسة الى تضييق الهوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، يدعو الى بذل جهود مجددة لتعبئة الرأى العام ، لاسيما في البلدان

---

(٥) أنظر ID/CONF.3/31 .

المتقدمة النمو ، دعما لغايات وسياسات الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الى الحد الذي يقوم عنده بمساندة الحكومات في التنفيذ المبكر للالتزامات المعلنة . وهذه المهمة تمسي الآن اكثر ضرورة عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ ، خاصة بالنظر الى الانكماش الاقتصادي الحالي سواء في البلدان المتقدمة النمو او البلدان النامية .

القضاء على العدوان الأجنبي والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار

(٧٥) لا تزال ثمة خطوات قوية وملموسة يجب ان يتخذها جميع اعضاء المجتمع الدولي ، مجتمعين ومنفردين عملا بالأحكام ذات الصلة في القرارين ٢٦٢٦ (د - ٢٥) و ٣١٧٦ (د - ٢٨) ، لانهاء آثار اشكال العدوان الأجنبي ، والاحتلال الأجنبي ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والاستعمار . ومن واجب كل الدول ان تساند وتساعد البلدان والأقاليم والشعوب المعنية ، على استرداد سيادتها القومية وسلامة اراضيها وحقوقها الأساسية التي لا تنكر .

المهام الأخرى

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على مواصلة التماس مجالات جديدة للاتفاق ، وتوسيع المجالات القائمة ، في اطار المنظمات الدولية المناسبة ، وذلك من طريق الاهتمام ، فيما تهتم به ، بالمسائل التالية :

(أ) توسيع المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية في التجارة ؛

(ب) معاملة تفاضلية تكون اكثر محاباة للبلدان النامية ، في مجالات اخرى غير التجارة في المجالات التي تقتضي ذلك ؛

(ج) قواعد واجراءات دولية تحكم الخروج عن احكام مبدأ الابقاء على الوضع الراهن ؛

(د) نقل الموارد الى البلدان النامية على اساس يمكن التنبؤ به ، ومستمر ، ومضمون ، وذلك بوسائل شتى من بينها :

' ١ ' اقامة صلة بين التمويل الانمائي الاضافي وحقوق السحب الخاصة متى اقيمت ، تبعا لحاجات السيولة الدولية ؛

' ٢ ' امكانية استخدام حصيلة استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه ، خارج حدود الولاية القومية ؛

(هـ) تزايد تمويل الانماء في البلدان النامية طبقا لخططها واولوياتها التنموية عن طريق نهج جديدة كتيسير وصولها الى سوق رأس المال في البلدان المتقدمة النمو بشروط مواتية ؛

(و) اشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا وفعالا في النظام الاقتصادي الدولي واسهامها في تشغيله .

٦ - وتدعو الدول الأعضاء الى اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين تنفيذ جميع أحكام الاستراتيجية ؛

٧ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها العادية والثلاثين بندا بشأن تنقيح الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، بحيث تراعى بصورة كاملة المبادئ ومقررات السياسة العامة المعتمدة في اطار الامم المتحدة منذ اعتماد الاستراتيجية ، وخاصة القرارين ٣٢٠١ (د-إ-٦) و ٣٢٠٢ (د-إ-٦) بشأن الاعلان المتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبرنامج العمل لاقامته ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د-إ-٧) بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ؛

٨ - وتدعو اللجان الاقليمية ، في ضوء هذا القرار ، الى ان تمضي قدما بالعمل الذي اضطلعت به حتى الآن تحضيرا للاستعراض والتقييم النصفيين هذين ، بالتعاون مع المنظمات الاخرى المختصة في منظومة الامم المتحدة ؛

٩ - وتطلب الى مجالس ادارة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والوكالات المتخصصة ، في ضوء الاستعراض والتقييم النصفيين هذين ، ان توصي ، كل في قطاعها ، بأهداف وغايات جديدة ، حسب الاقتضاء ، لما تبقى من هذا العقد ، آخذة في الاعتبار نتائج وتوصيات المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ اعتماد القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) ؛

١٠ - وتدعو لجنة التخطيط الانمائي الى ان تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والستين تقريرا يشتمل على استنتاجات لما تبقى من العقد ، ومقترحات ، حسب الاقتضاء ، لتنقيح اهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وكذلك توصيات بأهداف وغايات جديدة ، في ضوء النتائج والتوصيات المنبثقة من المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ اعتماد القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) ؛

١١ - وترجو الامين العام ان يعد وثائق مناسبة ، ويقدمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية والستين ، تائمة في جملة امور ، على اساس العمل التحضيري الواجب اجراءه عملا بأحكام الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ أعلاه ؛

١٢ - وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ادراج بند في جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية والستين يتناول تنقيح الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .